

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1491

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، الثلاثاء، 5 آذار/مارس 2019، الساعة 10/10

الرئيس: السيد أيدان ليدل ..... (المملكة المتحدة)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11354(A)



\* 1 9 1 1 3 5 4 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة 1491 لمؤتمر نزع السلاح. حضرات الزملاء الموقرون، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، كما أعلن هذا الصباح، سواصل مناقشة مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.619. ويتعين أن ينتهي اجتماعنا هذا الصباح في حوالي الساعة 12/15، وذلك بسبب الندوة المعقودة في قاعة الفعاليات/المناسبات بالمكتبة في المبنى بء، تحت عنوان "أهم المحطات في تاريخ نزع السلاح في جنيف" وتبدأ في الساعة 12/30، وجميعنا مدعو بحرارة لحضورها.

وقبل استئناف مناقشة مشروع المقرر، أود أن ينظر المؤتمر في طلبين آخرين للمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، وقد ورداً في الساعة 15/00 يوم أمس، الاثنين 4 آذار/مارس 2019. ويمكن الاطلاع على هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.617/Add.4 الموضوعة على طاولاتكم. وسيعرض عليكم أي طلبات أخرى ترد من الدول غير الأعضاء بعد هذا التاريخ كي تنظروا فيها وتتخذوا قراراً بشأنها في المقبل من الجلسات العامة.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أصحاب السعادة، السيدات والسادة، قبل أن نواصل، أود أن أرحب ترحيباً حاراً جداً بزميلتنا الجديدة التي تولت مسؤولياتها كممثلة لحكومتها لدى مؤتمر نزع السلاح، سعادة السيدة أدريانا ديل روزاريو ميندوزا أغوديلو، السفيرة فوق العادة والمفوضة والممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة في جنيف. وأود، باسم حكومتي وباسم المؤتمر، أن أتتهز هذه الفرصة لأؤكد لك تعاوننا ودعمنا الكاملين في عملك الجديد. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة ميندوزا أغوديلو.

**السيدة ميندوزا أغوديلو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** أود أن أستهل بياني بالإعراب عن شكري على الترحيب الكريم. إن كولومبيا تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح كمحفل، وإنه لمن دواعي شرفها البالغ أن تشارك فيه. ولك، سعادة السفير، أن تطمئن إلى تلقي كامل الدعم مني ومن وفد بلدي بغية إنجاح مهمة رئاستك.

وتعتبر كولومبيا أنه لا يزال النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة والإطار الداعم له على نفس الدرجة من الأهمية والفائدة كما كان الحال على الدوام، ولهذا السبب تحديداً، تلتزم كولومبيا بتعزيزها على أساس مستمر.

ورغم إدراكنا أن هناك اختلافاً في الآراء داخل المؤتمر، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية تعددية الأطراف التي نعتبرها أفضل الخيارات المتاحة لنا من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والواقع أن استمرار هذا المحفل في العمل على مدى السنوات الأربعين الماضية دليل على التزام جميع الوفود بالمبادئ والأهداف التي نتشاركها. وقد آن الأوان للاستفادة من ذلك الالتزام ولاستئناف المناقشات لاستنباط تدابير فعالة تتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمالنا.

وإن الجمود الحالي في عمل مؤتمر نزع السلاح لا مبرر له ولا يمكن استمراره. ومن واجب المجتمع الدولي أن يستأنف حواراً بناءً يُترجم إلى ولايات عملية، مما سيعزز بدوره السلم والأمن الدوليين.

وفي خطابي الأول هذا الذي أتوجه به إلى مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أذكركم بإيجاز بالمواقف طويلة الأمد التي تمسكت بها كولومبيا في السنوات الأخيرة والتي ستستمر في الاسترشاد بها في عملها في هذا المحفل.

إننا نؤيد نزع السلاح العام والكامل، وندعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية للمساعدة على تعزيز السلم والأمن الدوليين، وندعم مبادرات عدم الانتشار النووي. ونعتقد أيضاً أن من المهم توطيد أوجه التآزر وإطلاق عمليات تكميلية في هذه المجالات، واضعين نصب أعيننا هدفنا المشترك المتمثل في تحرير العالم من الخطر المحيى بالبشرية الذي يشكله امتلاك الأسلحة النووية والتهديد بها واستخدامها.

وتؤيد كولومبيا إجراء مفاوضات بشأن معاهدة دولية غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها بفاعلية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، كما تؤيد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

وتعتقد كولومبيا أنه لا ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية بغية منع حدوث سباق تسلح فيه. ويجب الحفاظ على سلامة الفضاء الخارجي وعلى أمنه واستقراره واستدامته وخلوه من النزاعات. وتؤيد كولومبيا وضع تدابير لبناء الثقة ووضع معايير للسلوك المسؤول فيما يخص أنشطة الفضاء الخارجي، كما تؤيد تقديم الدول التزامات من جانب واحد بالأول تكون أول بلد يضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وتمثل ضمانات الأمن السلبية أحد الأهداف الدولية من نزع السلاح وعدم الانتشار، خاصة أن أي هجوم نووي على دولة لا تملك قدرة مماثلة على الرد أمر غير مقبول من الناحيتين الاستراتيجية والأخلاقية.

أمّا فيما يخص المسائل الإجرائية، فيعتقد وفد بلدي أن من المهم توسيع عضوية المؤتمر من أجل ضمان تمثيل المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن كولومبيا تؤيد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، فإنها تؤكد أنه يجب عدم إساءة استخدام هذا الإجراء. ولا ينبغي لأي بلد أن يستخدم آلية توافق الآراء لمنع اعتماد المقررات.

واسمح لي سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني، أن أعلق بإيجاز على مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.619. ورغم أنه كان الأحرى بنا أن نناقش برنامج عمل، لكننا نعلم الحالة الراهنة في المؤتمر ونشعر بالامتنان لتقديم مقترح الذي سيتيح لنا مواصلة مناقشة المسائل الموضوعية بمرونة أكبر.

وتأمل كولومبيا أن يحقق هذا المقرر، في حال الموافقة عليه، نتائج ملموسة بحيث يصبح ممكناً في دورة عام 2020 الاتفاق على برنامج عمل يتيح التفاوض على معاهدات تتناول المسائل الأساسية التي هي من ضمن اختصاص المؤتمر. وفيما يخص مقترح إنشاء هيئات فرعية، يشكل احتمال عقد اجتماعات قد يبلغ عددها 40 اجتماعاً تحدياً جسيماً أمام البعثات الصغيرة. ومع ذلك، نؤيد هذا المقترح إذا كانت هذه الاجتماعات ستتيح لنا بالفعل المضي قدماً في مناقشاتنا المواضيعية وتحقيق نتائج يمكننا الاستفادة منها في المستقبل. ويجب أن تدرج تلك النتائج في تقارير المنسقين التي نأمل أن يبيّن بوضوح في المقرر النهائي طبيعتها ونسقتها المتوقع وعملية الموافقة ذات الصلة.

وسواصل وفد بلدي القيام بدور فعال في هذا المسعى، ونتطلع إلى رؤية مشروع مقررنا المنقح الذي نتق بأنه سيضع في الاعتبار التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال الأسبوع الماضي. والتزام الدول الأطراف ومرونتها هما العاملان الرئيسيان اللذان سيحددان ما إذا كان بإمكان المؤتمر استئناف أعماله الموضوعية في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كولومبيا على بيانها وكلماتها الطيبة التي وجهتها لرئاسة المؤتمر.

والآن، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، زملائي الأعزاء، أود أن أنتقل إلى مواصلة المناقشة بشأن مشروع المقترح الوارد في الوثيقة CD/WP.619. وأود أن أشكر الوفود على التعليقات والاقتراحات التي أدلت بها بشأن مقترحنا حتى الآن، سواء في الجلسات العامة التي عُقدت الأسبوع الماضي أو بشكل كتابي أو في مشاورات ثنائية. وأود هذا الصباح أن أطلعكم على مستجدات تلك المشاورات وأن أحدد الخطوات التالية.

وعموماً، شجعتني كثيراً استجابة الوفود، فهي تدل على أن مقترحاً قد حاز تأييداً واسعاً بوصفه وسيلة معقولة لتنظيم عملنا هذا العام. وأصغيت كذلك إلى التعليقات البناءة التي تلقيناها. وحسب ما أرى، هناك ثلاث قضايا رئيسية ينبغي التفكير فيها إبان تنقيحنا للمقترح.

أولاً، ينبغي إنشاء رابط أوضح بين موضوع الهيئات الفرعية وجدول أعمال المؤتمر، وينبغي زيادة التوازن فيما بين ولاياتها. ثانياً، هناك حاجة إلى جعل آلية الإبلاغ أكثر دقة ووضوحاً. ثالثاً، يلزم العمل أكثر على تبيان دور المنسقين الخاصين وولايتهم.

وإني أعزّم، بحلول صباح الغد، بتعميم نسخة منقحة من مشروع المقرر تتضمن هذه النقاط الرئيسية، بواسطة الأمانة، واضعاً نصب عيني أي تعليقات ومقترحات إضافية سيُدلى بها هذا الصباح.

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي ولايات الهيئات الفرعية، أقترح تحديد أي من بنود جدول الأعمال يقع تحتها ولاية كل هيئة فرعية. وسيحاول المشروع المنقح أيضاً جعل الولايات متوازنة أكثر، مع الحفاظ في الوقت ذاته على زخم المضي قدماً الناتج عن عمل العام الماضي.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، أقترح توضيح إجراء رفع التقارير. فالهدف لا يزال هو ضمان وجود سجل تُضبط بواسطة تفاصيل مناقشات الهيئات الفرعية يمكن الاستناد إليه لأغراض أعمال السنة المقبلة، ويُقيد فيه أي توافق ناشئ في الآراء بشأن سبل المضي قدماً، ولكن بطريقة تكاد لا تدع أي مجال للغموض الإجرائي.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، وهي مسألة المنسقين الخاصين، أقترح الإبقاء على الهيكلية المعروضة في المشروع الأول مع توضيح ولاية المنسقين الخاصين أكثر وتوفير توجيه أكثر دقة بشأن كيفية اضطلاعهم بعملهم. ورغم إعراب بعض الوفود عن رغبتها في تحويل دور المنسق الخاص للقضايا الناشئة والتكنولوجيات الجديدة إلى هيئة فرعية كاملة، لا أزال أرى أن أداء هذا الدور على النحو الأفضل يكون بطريقة أكثر مرونة. ويعود بعض السبب في ذلك إلى كون القضايا المطروحة متداخلة وتمس جميع بنود جدول أعمال المؤتمر، ويعود بعض السبب في ذلك أيضاً، كما أشار العديد من الوفود، إلى أن عبء العمل الواقع على كاهل الوفود كبير بالفعل فيما يخص تغطية عمل أربع هيئات فرعية كاملة.

وأما فيما يتعلق بالولاية الأخرى المشار إليها في المشروع الأول، بالنسبة إلى المنسقين الخاصين المعنيين بأساليب عمل المؤتمر وتوسيع العضوية فيه، فإني ممتن للوفود التي اقترحت العودة إلى النماذج السابقة للاطلاع على الطريقة التي تمت بها معالجة هذه القضايا. ويبدو لي أن أفضل سبيل لصياغة نص الولاية هو اتباع طريقة تقليدية أكثر، باستخدام عبارات مثل تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، وهي بالفعل من العناوين الواردة في تقريرنا السنوي والعنوان الذي استخدم عندما عيّن المؤتمر منسقاً خاصاً لهذه القضايا آخر مرة في عام 2002.

وفي الذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر، وبعد مرور 17 عاماً على آخر مرة درس فيها المؤتمر هذه المسألة رسمياً، يبدو أنه لا يوجد وقت أنسب من الوقت الحاضر لإلقاء نظرة محايدة مرة أخرى على الطريقة التي نعمل بها.

وقد أدلي بالطبع بعدة تعليقات أخرى ساعدتنا في إشباع النص تنقيحاً، وستؤخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار في المشروع المنقح. وأود أن أرحب الآن بمزيد من تعليقات الوفود، سواء في سياقنا الرسمي الحالي أو بطريقة غير رسمية إذا كانت الوفود تفضل ذلك.

وأود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين الذين طلبوا الكلمة، وأول متكلم على القائمة هو سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقر.

**السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):** تعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالعمل الهام الذي قام به رئيس مؤتمر نزع السلاح، وهو سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد إيدان ليدل، بغية اعتماد مشروع مقرر بشأن دورة هذا العام. ونقدّر ما أبان عنه الرئيس ووفد بلده من قيادة ممتازة خلال الجلسات العامة والجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الذي عُقد في الأسبوع الماضي.

وفي هذا الجو الميسّر جداً وبشكل غير مسبوق، لا بد من تهيئة مناخ ملؤه الثقة بين الدول الأعضاء من شأنه أن ييسر المناقشات بشأن برنامج العمل والبنود الموضوعية من جدول الأعمال.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، يؤيد بلدنا البدء الفوري في مفاوضات بشأن وثائق ملزمة قانوناً ترتبط بالبنود الموضوعية الأربعة من جدول أعمال المؤتمر، أو استئنافها فوراً. ويضطلع المؤتمر بولاية تفاوضية لا يمكن الوفاء بها من خلال مداوات مطولة لا تسفر عن نتائج ملموسة. ونعتقد أن إنشاء هيئات فرعية من شأنه أن يساعد على التغلب على التسييس الحالي للمؤتمر. فضلاً عن ذلك، نرى أن الجمود في عمل المؤتمر غير مستحب بتاتا وأن الهيئات الفرعية قد تتمخض بالأفكار الضرورية لتيسير استئناف المفاوضات.

سيدي الرئيس، يرى وفد بلدي أن مشروع المقرر الذي قدمتموه أصلاً يمثل جهداً محموداً. ولكننا نرى أن من الممكن تحسينه. وبصرف النظر عن التعليقات التي أبديتها بالفعول، نتطلع إلى تلقي النسخة المنقحة من مشروع المقرر التي سترسل إلى عاصمتنا لدراستها.

وعلى هذا الأساس، نود أن نقدم بعض الملاحظات الأولية. فمن المؤكد أن تقارير الهيئات الفرعية التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2018 هي مصدر إلهام كبير لعمل المؤتمر في المستقبل، ونقدّر حقيقة أن مشروع المقرر يأخذ هذه التقارير بعين الاعتبار. ولكن التقارير المعتمدة في عام 2018 أبرزت في بعض الحالات وجود خلافات في وجهات النظر بشأن جوانب موضوعية، في حين لم تحدد جميعها فعلياً مجالات العمل المستقبلية. وبالتأكيد، لم يجر تطوير جميع المواضيع بالمستوى ذاته، لذلك يجب أن نتأكد من أننا نعطي الأهمية الواجبة لجميع المسائل الأساسية التي تعالجها الهيئات الفرعية.

ونرى أن الأهداف المقترحة في الفقرة 2 من منطوق مشروع المقرر قد تكون عرضاً موجزاً لأهداف الهيئات الفرعية الوارد وصفها في الفقرة 1 من المنطوق. وعلاوة على ذلك، نظراً إلى أن مشروع المقرر يقترح عقد عشر اجتماعات لكل هيئة فرعية، فسيكون من المفيد أن نكون على علم مسبق بالجدول الزمني للأنشطة الذي سيتيح عقد 40 اجتماع في فترة شهرين تقريباً.

ويؤسفنا أن مشروع المقرر لا ينص على إنشاء هيئة فرعية تعنى بالقضايا الناشئة والتكنولوجيات الجديدة. وفيما يتعلق بمنسقي الهيئات الفرعية، نرى أنه، على الرغم مما قام به السفراء الذين نسقوا الهيئات الفرعية العام الماضي من عمل مهني ممتاز، سيكون من المناسب تعيين منسقين بالتناوب. أما فيما يتعلق بتعيين منسقين خاصين، فإننا لا ندرى ما هي آلية الاجتماع أو آلية التشاور التي سيستخدمونها من أجل وضع معايير لمعالجة المواضيع التي أوكلت إليهم. ونحن بحاجة إلى معرفة الكيفية التي سيضمنون بها الشمول والشفافية والعالمية في مشاوراتهم. وهذا يستلزم بدوره معرفة مسبقة بالجدول الزمني للعمل.

وفيما يخص المنسقين الخاصين المعنيين بأساليب عمل المؤتمر وتوسيع العضوية فيه، ندرك أن أساليب العمل موضع المناقشة هي النظام الداخلي الذي ينظم ممارسات المؤتمر الراضخة والذي يجب احترامه. ونحن على ثقة بأن من شأن توسيع العضوية أن يحقق قيمة مضافة حيث سيجدد زخم المؤتمر ويزوده بأفكار جديدة.

ولكن يساورنا القلق حيال إمكانية استعراض أساليب العمل، بما فيها النظام الداخلي. وكما هو معلوم، يود بعض الوفود إجراء استعراض بغية تفادي الإبقاء على معيار تناوب الرئاسة. ونود أن نحذر أن ذلك، إن حدث، سيشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة القانونية بين الدول. وبصرف النظر عن ذلك، سيؤدي إلى تسييس المؤتمر إلى أقصى حد. وإننا نرى أن الجمود في المؤتمر لا يرتبط مباشرة بعيب محتمل في أساليب عمله، وإنما بعدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يستأنف ولاية المؤتمر التفاوضية. وقد يتجلى ذلك في حقيقة أن المؤتمر قد اتخذ في عام 2001 المقرر الوارد في الوثيقة الرسمية CD/1646، الذي ينص على تعيين منسقين خاصين معينين باستعراض جدول أعمال المؤتمر وتوسيع نطاق العضوية فيه وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، ولكن ذلك ظل دون جدوى.

وفي هذا السياق، نفضل عدم جعل مناقشة المسائل الموضوعية مرهونة بمناقشة المسائل الإجرائية. فلن يساهم ذلك إلا في ترسيخ الجمود في المؤتمر.

لذلك، نوصي تقسيم المقرر إلى جزأين، أحدهما بشأن إعادة إنشاء الهيئات الفرعية، والآخر بشأن المنسقين الخاصين. وفيما يتعلق باختيار منسقي الهيئات الفرعية والمنسقين الخاصين، نطلب توضيحاً بشأن الطريقة التي ستحدد بها المجموعات الإقليمية هذا الاختيار. ونأمل، سيدي الرئيس، أن تزودونا بهذه المعلومات في الوقت المناسب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقر على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى رئاسة المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية الموقر.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. كما سمعنا خلال الأسبوعين الماضيين أو نحو ذلك، تعزف بعض الوفود بشدة حتى عن المشاركة في مجرد مناقشة بشأن مسائل العضوية وأساليب العمل. وتحدث الكثيرون في هذه القاعة مراراً وتكراراً عن أهمية الالتزام بالنظام الداخلي، وأنا أوافق على هذا الأمر. ومع ذلك، أود أن أذكر المندوبين بأن هذه الهيئة مكلفة، بموجب النظام الداخلي، باستعراض العضوية فيها دورياً.

وبالنسبة إلى وفد بلدي، تمثل مسألة أساليب العمل موضوعاً هاماً للمناقشة في هذه الهيئة. ومرة أخرى، أنا لا أفهم سبب أي خوف من مناقشة مسألة أساليب العمل. وأعلم أن بعض الوفود يعارض إجراء هذا النوع من المناقشة، ولكن سيكون من الجيد أن نسمع الأسباب الحقيقية وراء عدم رغبتها في أي مناقشة بشأن هذه المواضيع، وسيكون من الجيد جداً سماع هذه الآراء في إطار رسمي. وسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أوضح أن وفد بلدي سيعارض أي جهد يدعو إلى تقسيم مشروع مقرركم إلى مقررين منفصلين، وأرى أنكم قمتم بعمل ممتاز في محاولة التوصل إلى مشروع مقرر يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، وأن وفد بلدي لا يزال على استعداد تام للعمل معكم ومع غيركم ممن يهتمهم إيجاد وسيلة للمضي قدماً في هذا الشأن. ولكن، كما قلت مراراً وتكراراً في هذه القاعة، لا يمكن لوفد بلدي أن يقبل مقررين منفصلين، إذ إن ذلك يبعد المناقشات بشأن أساليب العمل والعضوية عن الأجزاء الموضوعية من مقرركم فيما يتعلق بعمل الهيئة الفرعية.

وفيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية، أعتقد أنكم قمتم بعمل ممتاز بسعيكم نحو المضي قدماً بعمل كل هيئة من الهيئات الفرعية. ورغم أن وفد بلدي يعارض مجرد تكرار الممارسة التي أجريت العام الماضي، من الواضح أنكم بذلت ما أعتقد أنه جهد كبير للاستفادة من عمل العام الماضي وتوفير ما سيمتوه زخم المضي قدماً، وسيعارض وفد بلدي التقليل من فعالية الجوانب المختلفة التي ذكرتموها بإيجاز في مشروع مقرركم من عمل الهيئات الفرعية.

وآخر نقطة أود إثارتها هنا، والتي سمعناها جميعاً في هذه القاعة في وقت من الأوقات، هي أنه لا اتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء. وهذا هو رأي وفد بلدي بخصوص مشروع مقرركم بكامله.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الولايات المتحدة الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى سفير أوكرانيا الموقر.

**السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، تود أوكرانيا بادئ الأمر أن تثني عليكم وعلى فريقكم لما بذلتموه من جهود دؤوبة من أجل إنجاز النهج الموجه نحو تحقيق النتائج في أوانه، وهو النهج الذي يرد في مشروع المقرر في الوثيقة CD/WP.619. ونعتقد أن طريق المضي قدماً الذي قدّمته، سيدي الرئيس، هو نهج مناسب يسير وفقاً للمداولات التي جرت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال رئاسة أوكرانيا.

وقد تلقى وفد بلدي تعليقات إيجابية من عاصمتنا على هذه المبادرة، ويمكننا أن نؤيد الوثيقة بكاملها. ونظراً إلى أن الوقت ينفد بسرعة، فإن أوكرانيا تتحلى عموماً بالمرونة بشأن هيكلية مشروع المقرر. وفي الوقت ذاته، نرى أن هناك فائدة من أن ترد جميع المسائل ذات الصلة بعملنا في المؤتمر في وثيقة واحدة. ومع ذلك، لن نقف في طريق توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

سيدي الرئيس، نحن على استعداد لمواصلة العمل معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى فيما يخص معالجة المسائل المتبقية في هذا المسعى. ونتطلع إلى مشروع وثيقتكم المنقحة، ونحن مستعدون لمواصلة تعاوننا البناء من أجل التوصل إلى مقرر يحظى بتوافق الآراء في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير أوكرانيا الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى سفير البرازيل الموقر.

**السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، آخذ الكلمة مرة أخرى كي أؤيد مساعيكم وأؤكد موافقتنا على الطريقة التي تعتمون بها تنقيح مشروع المقرر الذي قمتم بالفعل بتعميمه. وإني أعلم أنكم تشاورتم مع العديد من الأعضاء، بمن فيهم البرازيل، وأعتقد أن الطريقة التي تعتمون بها بلورة النص ستستوعب على الأقل الأغلبية الفعلية من وجهات النظر التي يتعين استيعابها، إن لم تستوعبها جميعاً.

ومن المهم الحفاظ على الطابع الشمولي للمقرر بمعالجة جميع المسائل. وأساليب العمل والعضوية مسألتان لهما أيضاً تأثير على الجوهر، ومن المناسب تماماً إبقاؤهما قيد الاستعراض المتكرر. وبناء على ذلك، نؤيد ذلك النهج ونعتقد، بطبيعة الحال، أنه سيكون من المفيد توضيح الولاية.

وإننا ندرك أيضاً أن المحافظة على وصف للعمل في إطار كل هيئة فرعية يكون مفصلاً بما فيه الكفاية، مع الإبقاء على إمكانية إدراج إشارة إلى البنود كما ترد في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، سيساعد على ضمان أن نحقق في عملنا أكثر مما حققناه العام الماضي وألا نقوم بمجرد تكرار الجهود السابقة. وبناء على ذلك، أعتقد أننا بحاجة إلى تلك الضمانات بأننا لن نكرر ببساطة نفس العمل المنجز في العام الماضي، فيجب أن نذهب أبعد من ذلك.

ومن شأن رفع التقارير بطريقة تغطي النقاش داخل الهيئات الفرعية أن يشكل تحدياً، وأعلم أن هذا هو ما نعتزمون فعله، وأعتقد أن الأمر سيتطلب توفير الدعم اللازم بغية تحقيق ذلك الهدف وتيسير عمل المنسقين لتحقيق تلك الغاية. ويجب ألا يكون السجل طويلاً جداً، فالمسألة مسألة تحقيق توازن وحسن تقدير بشأن طريقة تغطية هذه المناقشة. وقد تتطلب هذه المهمة الكثير من العمل اعتماداً على كيفية تعريف هذا الجانب تحديداً.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أنه ينبغي، في رأيي، أن يتلقى جميع الأشخاص الذين يتم اختيارهم أو دعوتهم لتنسيق هذه الهيئات الفرعية دعوةً من الرئيس للقيام بذلك بصفتهم الشخصية كميسرين. ولا أعتقد أنه ينبغي بالضرورة تحديد هؤلاء المنسقين المحتملين حسب المجموعات الإقليمية، لأنهم لن يتصرفوا بالنيابة عن أي منطقة بعينها. وأوصي بأن يتصرفوا بالنيابة عن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بوصفهم وسطاء محايدين ونزيهين وبوصفهم ميسرين لمصلحة الجميع. وسيكون موقفهم محايداً رغم الحاجة إلى نوع من التوازن في اختيار المنسقين بطبيعة الحال. وهذا النهج الجديد هو النهج الذي أؤيده، وأعتقد أنه قد يكون مختلفاً قليلاً عن الممارسة التي أتبعته في العام الماضي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير البرازيل الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى سفير الأرجنتين الموقر.

**السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بزميلتنا الجديدة من كولومبيا. ثانياً، أود أن أقول إن الأرجنتين تعتبر المشروع المعروض مشروعاً شاملاً ونعتقد أن من المهم أن يبقى كذلك، أي حزمة واحدة. فبنود جدول أعمال المؤتمر ليست مستفيضة إلى درجة تبرر تقسيمها إلى عدة أجزاء كي يتسنى فهمها. وفي الواقع، أعتقد أنه سيكون من المفرط إصدار عدة وثائق بشأن بند قصير كهذا من بنود جدول الأعمال.

ونعتقد أيضاً أن من المهم تعديل أساليب العمل، إذ نأمل أن يتسنى تغيير النتائج بتغيير أساليب العمل. ومن الواضح أن المنهجية الحالية، التي طبقت لأول مرة منذ سنوات عديدة، قد أدت مراراً وتكراراً إلى نتائج سلبية، ولا بد من أننا سنواصل الحصول على نفس النتائج، إذا واصلنا استخدام الأساليب ذاتها.

وفي ذلك الصدد، أشيد بكوننا نتكلم عن ديمقراطية النظام، وإن كنت أعتقد أيضاً أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن فهم مفهوم الديمقراطية، وكل وجهات النظر هذه وجيهة. وفي الواقع، توجد كلمة "ديمقراطية" في الأسماء الرسمية للعديد من البلدان، وهو أمر جدير باحترام عميق ومطلق؛ وأود فقط أن أشير إلى أن هذه البلدان طرق مختلفة للنظر إلى الديمقراطية. ونعتقد أن الأساليب الحالية في المؤتمر تتسم بالديمقراطية، ولكن هناك أساليب أخرى تتسم بالديمقراطية على نحو مماثل وتسمح بالمشاركة الشاملة.

وفي الوقت الحالي، لم يقدم أحد أي منهجية معينة، رغم أننا نود أن نؤكد أملنا في أن تتسم المنهجية المنبثقة عن هذا العمل أيضاً بديمقراطية عميقة في مضمونها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الأرجنتين الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى ممثل كندا الموقر.

**السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. قبل أسبوعين، رحبنا على العموم بمقترحكم أيماً ترحيب، على الرغم من أننا لم نكن قد رأيناه بعد في تلك المرحلة. أما وقد اطلعنا الآن على النسخة الأولى فإننا لا نزال نعتقد أن المقترح يسير بنا في الاتجاه الصحيح.

وفيما يخص تقسيم المقرر إلى جزأين، نرى أن ذلك سيكون بمثابة طريق مسدود سيجعلنا نمضي من الوقت في دراسة المسألة أسابيع إضافية لا نملكها، ونعتقد أن ما عرضتموه علينا كافٍ ومناسب بالنسبة إلى مقرر واحد. وسيكون تقسيم المقرر إلى جزأين ببساطة كأنه طلبٌ منا ألا نتخذ أي قرار على الإطلاق.

ونقدّر الموجز الذي قدمتموه بخصوص بعض التغييرات التي ستجرونها استناداً إلى المشاورات والتعليقات التي تلقيتموها في هذه القاعة. وعلى الرغم من أن التغييرات تبدو معقولة بالنسبة إلينا، دون فحصها، لا بد من أن نتوخى القليل من الحذر. ونتطلع إلى رؤية النص على الورق، ولكن، مرة أخرى، أعتقد أنكم كنتم تصغون وأنكم تجرون التغييرات في ضوء ما يقوله المتكلمون لكم وما تبغونكم به وفود بعينها.

وفيما يتعلق بفكرة عدم الفحص، أود أن أشجعكم على المضي قدماً في اتجاه واحد معين. وإلى جانب أيرلندا وناميبيا، تشكل كندا جزءاً من هيئة تعرف باسم مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح، وهي هيئة مرتبطة بالشبكة المعروفة باسم الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. وقدمت المجموعة إلى جميع الرؤساء الستة هذا العام مجموعة أدوات بشأن المنظورات الجنسانية وسبل النظر إلى نزع السلاح من منظور نوع الجنس. ونعترف على النحو الواجب بإشارة أوكرانيا المحددة إلى نوع الجنس في بيان رئاستها الافتتاحي، ونشجع جميع الرؤساء على تقديم اعترافات مماثلة.

ولكنني في الوقت الراهن، أفكر على وجه التحديد في تحديات المنسقين. فأنتم تواجهون بالفعل تحدياً كبيراً في هذا الصدد نظراً إلى أهمية التمثيل الإقليمي، ولكننا عندما نلقي نظرة على عملنا في العام الماضي نرى أنه تم، خلال العام، ملء عشرة (10) مناصب ذات أهمية وأخذ الرؤساء ستة (6) مناصب منها بشكل تلقائي. وفي العام الماضي، كان هناك ثلاث رئيسات من القائمة بالأعمال في بعثة تركيا وسفيرة السويد وسفيرة سويسرا، وثلاثة رؤساء. أما المنسقون العام الماضي فكانوا جميعهم من الرجال. والرؤساء هذا العام جميعهم من الرجال، ولست متأكداً من مدى نجاحكم فيما يتعلق باختيار المنسقين والمنسقين الخاصين. ومع ذلك، نود أن نحثكم بشدة على مراعاة التوازن والتنوع أثناء إجراء اختياراتكم وتقديمكم عروضاً للأشخاص كي يتولوا المهام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل كندا الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى سفير فييت نام الموقر.

**السيد دوونغ تشي دزونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود بدوري أن أنضم إليكم وإلى زملائي الآخرين في الترحيب بزميلتنا الموقرة من كولومبيا. ونود أيضاً أن نعرب عن خالص شكرنا لكم على إنجاز الجزء الرفيع المستوى وكذلك على تنظيم عدد من الأنشطة للاحتفال بالذكرى المئوية لتعددية الأطراف والذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح.

ويُبرهن الاختتام الناجح للجزء الرفيع المستوى الأسبوع الماضي، بمشاركة 30 من كبار الشخصيات بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة، على أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يغذي آمالاً كبيرة نظراً إلى الدور الذي يؤديه بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في المجتمع الدولي للتفاوض على نزع السلاح. ونعتقد أن البيانات العديدة المتفائلة التي أُلقيت في الجزء الرفيع المستوى ستعطي زخماً لعملنا في دورة هذا العام.

ونود أيضاً، سيدي الرئيس، أن نشكركم على عملكم الدؤوب في إعداد المشروع الأول للمقرر وعرضه علينا، بعد سلسلة من المشاورات البناءة مع الدول الأعضاء.

ويتطلع وفد بلدي إلى اعتماد المقرر المتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية، وذلك بغية تعميق مناقشتنا المسائل الأساسية الأربع وتعيين منسقين خاصين من أجل مواصلة استكشاف مسائل أخرى بالغة الأهمية قبل انعقاد مؤتمر نزع السلاح. وسيعيد هذا المقرر إحياء المناقشات الموضوعية وسيكون بمثابة خطوة هامة نحو تمهيد الطريق إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن في المستقبل القريب.

ويعتقد وفد بلدي أن المدخلات والتوجيهات التي تقدمها الدول الأعضاء ستساعد بشكل كبير في تحسين النص. وأؤيد الرأي القائل إن صياغة المقرر تحتاج إلى مزيد من التوازن وإنه ينبغي ألا يعوق شرط التوازن عملية الصياغة أو يؤخرها، بل ينبغي أن يؤدي شرط التوازن دوراً هاماً جداً في ضمان النظر في الشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء وأخذها بعين الاعتبار، ويترك بالتالي مجالاً أكبر للمرونة والتسوية.

لذلك، فإننا نتطلع إلى مشروع المقرر المنقح الذي تعتمون تعميمه صباح غدٍ. وفي رأبي، سيقربنا وجود صلة أقوى بينود جدول الأعمال من الحصول على نص متوازن، وسيقربنا بالتالي من تحقيق توافق الآراء. ونود أن نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة المشاركة بشكل بناء وفعال في أعمال المؤتمر، ونتطلع إلى تقديم المزيد من المساهمات في تلك الأعمال خلال دورة هذا العام.

ونأمل أيضاً أن يُعتمد نص مشروع المقرر خلال فترة رئاستكم، بما يتيح مناقشة موضوعية في أقرب مرحلة ممكنة في مؤتمر نزع السلاح، ويمكن المؤتمر بالتالي من تقديم مساهمته المقررة في مؤتمر نزع السلاح إلى المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بياني باقتباس ما قاله الأمين العام خلال الجزء الرفيع المستوى، باللغة الفرنسية:

(تكلم بالفرنسية)

"رغم ما للإجراءات الابتكارية من أهمية، سيقم المؤتمر أساساً بناءً على نتائجه".

(تكلم بالإنكليزية)

وأخيراً، أود أن أحث جميع الدول الأعضاء على إبداء مزيد من المرونة من أجل تسريع وتيرة التقدم ووضع المشروع بصيغته النهائية في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير فييت نام على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة الآن؟ أعطي الكلمة إلى ممثل الاتحاد الروسي الموقر.

**السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** زملائي الأعضاء، لقد عقدنا عدداً من الاجتماعات، الرسمية وغير الرسمية. وعقدت الرئاسة البريطانية أيضاً عدداً كبيراً من المشاورات الثنائية، قُدمت خلالها مقترحات مختلفة بشأن المشروع الذي قدمه الرئيس. وبدورنا، قدمنا اقتراحاتنا، بما في ذلك خطياً، واقترحنا عدة خيارات للمضي قدماً. وفي ضوء ذلك، نود أن نتناول أكثر هذه الخيارات موضوعية.

يشكل مشروع المقرر البريطاني المتعلق بإنشاء هيئات فرعية لمؤتمر نزع السلاح أساساً جيداً نوعاً ما من أجل مواصلة النظر في جدول الأعمال والبحث عن أرضية مشتركة للاتفاق على برنامج عمل.

وفي مداخلاتنا السابقة خلال الاجتماعات غير الرسمية، وجهنا عناية الوفود إلى ديباجة مشروع المقرر التي تبين إطار العمل أو تحدده فيما يخص عملنا في المستقبل. ووفقاً لما نرى، فإن الديباجة هي الموضوع الذي يتم فيه إنشاء أو إعادة تأكيد الصلة التي لا تنفصم بين أنشطة الهيئات الفرعية وبرنامج العمل. وأود أن أذكر الحاضرين بأن الاتفاق على برنامج عمل هو هدفنا الرئيس المشترك. فبدون برنامج عمل، يستحيل ببساطة استئناف العمل التفاوضي الموضوعي في المحفل. ونص الديباجة بصيغته الحالية لا يُنشئ هذه الصلة. وعلاوةً على ذلك، تحدثنا في أكثر من مناسبة عن ضرورة تقريب أنشطة الهيئات الفرعية أو ربطها بالهدف المستقبلي المتوخى من برنامج العمل. ووفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق بنود في جدول أعمال تتم الموافقة عليه مسبقاً بتوافق الآراء، ولا يمكن تحقيق ذلك عن طريق القضايا الرئيسية المطروحة في مؤتمر نزع السلاح.

وعودة إلى الديباجة، اقترحنا في هذا الصدد، بغية ضمان صلة ما بين عمل الهيئات الفرعية وبرنامج العمل، بعض التصويبات الكتابية المحددة الموجودة بحوزة الرئيس. وأغتنم هذه الفرصة من أجل تأكيد ذلك في المحضر.

وفيما يتعلق بالمضمون، لا تزال الشكاوى ترد بشأن عبء العمل الثقيل. ولا مشكلة في ذلك، فإذا كان من الكثير وجود خمس هيئات فرعية و50 ساعة عمل أو 50 يوم عمل، فقد اقترحنا إطاراً بديلاً يتلخص في الجمع بين البنود "النووية" من جدول الأعمال (أي البنود 1 و2 و4) ضمن هيئة فرعية واحدة. فبذلك يصبح عدد الهيئات الفرعية ثلاث هيئات بدلاً من خمس، مما يقلل العبء بنسبة 40 في المائة. وماذا جاء في المقرر الحالي؟ في المقرر الحالي، يُقترح أن يكون هناك أربع هيئات فرعية، أي أقل من ذلك بهيئة واحدة. وهذا تمييز واضح، وخاصة بالنظر إلى الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن الهيئة الفرعية 5 تغطي بالفعل ثلاثة بنود من جدول الأعمال. لذلك، فإن ما اقترحناه بخصوص الهيئة الفرعية 1 يبدو منطقياً تماماً، أي الجمع بين البنود المتماثلة من جدول الأعمال. ولم نسمع أي حجج أخرى.

وعلاوة على ذلك، يُقترح أن ننظر في المسائل الإجرائية إضافة إلى الهيئات الفرعية. فلم يقل أحد إن المسألة ليست مهمة. ولم أسمع أي اعتراضات معينة على النظر فيها، إذا توفر للوفود ما يكفي من الوقت والموارد بالطبع. وهنا أيضاً، نذكر بأن بعض الوفود على الأقل يقول إن هناك الكثير من العمل. ولكن هذه النقطة ليست الأهم. فالنقطة الرئيسية، أيها الزملاء المقرون، هي ما الذي سننظر فيه في إطار أساليب العمل. فإذا كان الأمر يتعلق باستعراض النظام الداخلي الذي يحدد أساساً أساليب عمل المؤتمر، ينبغي لنا أن نحدد ذلك. بل أكثر من ذلك، ينبغي أن نحدد في أي أساليب العمل سننظر. ومن المؤكد أنه لا توجد أساليب عمل نظرية. فجميع أساليب العمل ملموسة. جميعها عملي. ولذلك، في هذا الجزء، تحتاج ولاية المنسق الخاص إلى التوضيح على أقل تقدير. وتوضيح ولاية ما، كما نعلم من تجربة السنوات السابقة، يمكن أن يستغرق قدراً كبيراً من الوقت ويمكن أن يصبح عقبة في طريق جهودنا المشتركة للاتفاق على مقترحات موضوعية لمشروع مقرر ما.

والنقطة الثانية هي مسألة العضوية. وهنا أيضاً، يلزم التوضيح على أقل تقدير. فما الذي سننظر فيه - التوسيع؟ النظام الداخلي لا يذكر أي شيء بشأن التوسيع. وما هو مذكور فيه أمر مختلف قليلاً. لذلك، نعتقد أنه إذا كانت المسألة ستطرح للنقاش، فمن الضروري أولاً توضيح الولاية. وهذا هو المنطق الكامن وراء نهجنا، وهو ما يدفعنا إلى اقتراح النظر في هذه المسألة بصورة منفصلة من جميع جوانبها وبولاية واضحة. وبالمناسبة، فإن المجال الثاني المتعلق بأساليب العمل، بصرف النظر عن النظام الداخلي، هو ممارسة مستقرة بالاتباع. ويمكننا أن ننظر في الحالة الراهنة للأمور في ذلك الصدد، ولكن علينا، مرة أخرى، أن نحدد ذلك بوضوح في ولاية المنسق الخاص، وإلا فإننا سنناقش أي شيء وكل شيء.

ثالثاً، ما هو الشكل الذي ستخذه نتائج عمل المنسقين الخاصين بشأن أساليب العمل وتوسيع العضوية؟ هل ستكون على شكل تعديلات على النظام الداخلي أو ستأخذ شكلاً آخر؟ وكما تعلمون، جرى في تاريخ مؤتمر نزع السلاح اعتماد مقررات جيدة جداً بشأن أساليب العمل. فعلى سبيل المثال، مقرر عام 1990 الوارد في الوثيقة CD/1036 الذي حُدِّد فيه وظائف الرئاسة الأولى بوضوح. وقد كُتِب فيه بالحبر الأسود على الورق الأبيض أنه إذا لم يجز اعتماد برنامج عمل ولم تتم الموافقة على الهيئات الفرعية خلال فترة الرئاسة الأولى، فلا يجوز النظر إلا في مناصب المنسقين الخاصين خلال الرئاسة المتبقية، بدءاً من الرئاسة الثانية. ولعلّي لست دقيقاً تماماً في وصف محتوى المقرر، ولكن هذه هي النقطة الأساسية فيه. وبإمكانكم إن رغبتكم مواصلة الاطلاع. فمن الممكن العثور على العديد من الأشياء المثيرة للاهتمام في أعمال مؤتمرنا.

ودعونا نستعرض على نحو شامل العمل المتعلق بأساليب العمل، لكننا سنحتاج في ذلك أولاً إلى مواد مرجعية متينة. ويمكننا أن نطلب من الأمانة إعداد هذه المواد، لكن الأمر سيستغرق وقتاً. وبالاستناد إلى المواد المرجعية، سنستطيع صياغة الولاية بدقة. فما هو الأمر غير المنطقي في أي من هذا؟ ومع ذلك، نحاول في الوقت الحالي وضع الأمور كلها في حزمة واحدة. ونحاول أن نفعل ذلك بسرعة، ولكن ليس من المؤكد أننا نقوم بذلك على نحو جيد. خاصةً أن مؤتمر نزع السلاح لم ينظر في هذه المسألة منذ 15 عاماً على الأقل. لذلك، من المفهوم بل ومن المنطقي أن تتخذ الوفود نهجاً جاداً ومدروساً في تناول هذه المسألة. ولكن أولئك الذين يطرحون هذا المقترح كما لو كان إنذاراً نهائياً ليس لديهم من الحجج ما يؤيد اعتماد مقرر كهذا سوى أهميته وعبارة عامة أخرى. وهذا أمر لا سبيل إلى فهمه.

ولن أثقل عليكم بمزيد من المناقشة، أعتقد أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة إلى ممثلة أستراليا الموقرة.

**السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، ذكرت الأسبوع الماضي أننا نؤيد مقررنا بشكله الحالي. ونحن بدورنا نتحلى بكثير من المرونة ونتطلع إلى رؤية النسخة المنقحة. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي الإبقاء على المقرر حزمةً واحدة، وإننا نؤيد اقتراحكم باقتباس العنوان من مقرر عام 2002. وفيما يتعلق بمختلف الهيئات الفرعية، إننا مسألة تخص تحديد ما هو ممكن وما هو عملي، وأعتقد أنكم قد اخترتم الأكثر إمكاناً.

وبالتدقيق في النظام الداخلي، ألاحظ أنه إضافة إلى المادة 2 التي تتناول استعراض العضوية، تذكر المادة 22 عقد الدورات غير الرسمية. وتنص المادة أيضاً على أنه يجوز لنا أن نجتمع بصورة غير رسمية من أجل مناقشة المسائل الموضوعية وأمور تنظيم العمل. وبناء على ذلك، فإن النظام الداخلي لا يؤيد التلميح إلى إننا لا نؤدي عملاً موضوعياً إلا إن نحن نتحدثنا عن المسائل الأساسية الأربع. وتنص المادة 27 أيضاً على أن نأخذ التوصيات من الجمعية العامة، وهناك فقرة في النص الذي أصدرناه العام الماضي جاء فيها أن المؤتمر سيواصل المشاورات بشأن توسيع العضوية. وإضافة إلى ذلك، تتناول إحدى فقرات الديباجة أهمية التعددية الفعالة في أداء عملنا، وأعتقد أن استعراض أساليب عملنا يشكل جزءاً من واجبنا لتحقيق التعددية الفعالة. ويرى وفد بلدي أن ذلك ينبغي أن يكون عملية دينامية، فهو بداية لمحادثة وأمر ينبغي أن نتكلم عنه بانتظام.

وأؤيد كذلك تعليقات كندا بشأن التنوع. وأدرك أن هذا يشكل تحدياً، فالمطلوب هو الجمع بين توفر الإرادة والمقدرة والاهتمام والتمثيل الجغرافي والتنوع أيضاً، كما أن هناك شيئاً من عدم التوازن في هذه القاعة. وحتى إذا لم نقدر على ضمان التوازن بين جميع المنسقين، بإمكاننا إيجاد سبل عملية كي نجعل عملنا أكثر تمثيلاً وتنوعاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الصين الموقر.

**السيد لي (الصين) (تكلم بالصينية):** أسمح لي في البداية سيدي الرئيس أن أضم صوتي إلى أصوات غيري في الترحيب الحار بزميلتنا الجديدة، التي هي بجواري، سفيرة كولومبيا الموقرة. وفيما يتعلق بالمسألة المطروحة، وهي مشروع مقرر، سيدي الرئيس، فإني عرضت موقف الوفد الصيني بصورة شاملة ومفصلة في الجلسة العامة السابقة وفي المشاورات الثنائية بعد ذلك. وفي اجتماع اليوم، أصغيت بعناية عندما عرض العديد من زملائنا مواقفهم وتعليقاتهم واقتراحاتهم باستفاضة وضمير حي ومسؤولية.

ويتطلع الجميع إلى رؤية مشروعك الثاني صباح الغد، وعندها سنتمكن من النظر بصورة شاملة في المواقف التي قدمها جميع الأطراف. والوفد الصيني على ثقة أيضاً أن العمل سيتم بعد هذا الاجتماع، وأنتك ستتمكن من النظر بشكل كامل في آراء جميع الأطراف على نحو شامل ومتوازن، ولا سيما آراء من لديهم وجهات نظر مختلفة؛ وقد تساعد هذه الآراء المختلفة في وقت لاحق على إرساء أساس أمتن لعملائنا في المستقبل إذا أخذت بعين الاعتبار بشكل كامل في المشروع الحالي. لذلك، فإن وفدنا ينتظر مشروعكم الجديد بتربُّب. وسوف نرسله في الوقت المناسب إلى عاصمتنا ونأمل أن نتلقى التعليقات على الفور، وربما تتضمن اقتراحات لتعديل النص. وهذا ما لدي لأقوله اليوم.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أطلب منك مرة أخرى تقديم بعض المعلومات. ونظراً إلى أن فترة رئاستك ستنتهي الأسبوع القادم، فإننا جميعاً نتطلع بشدة إلى الاستفادة بشكل كامل من الوقت المتبقي في ظل رئاستك لإنجاز مزيد من العمل. وأسأل، على وجه التحديد، ما هي خطة العمل التي ستكون لدينا بعد تقديمك النص الجديد غداً؟ وهل سنعقد جلسة عامة يوم الخميس؟ وما هي الترتيبات التي ستتخذ لتنظيم اجتماعات الأسبوع المقبل؟ وهناك أيضاً سؤال عما إذا كنت ستعقد المزيد من المشاورات على مستوى فريق الرئيس، أو بشكل ثنائي. وباختصار، إذا كان بإمكانك تقديم خارطة طريق أوضح فإن ذلك سيسهل علينا جميعاً مساعدتك في عملك على نحو أفضل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الصين على بيانه. وكما قلت في الإحاطة التي قدمتها يوم الاثنين للدول الأعضاء التي ستضطلع بالرئاسة في هذه الدورة وللمجموعات الإقليمية، نعتزم عقد جلسة عامة أخرى يوم الخميس في هذا الأسبوع، ومن المحتمل أن تكون جلسة غير رسمية، وسنقبى رهن إشارة أي وفد يود الإفصاح عن آرائه إما كتابة أو في مشاورة ثنائية.

وكما لاحظ سفير الصين الموقر، فإن الأسبوع القادم هو الأسبوع الأخير من رئاسة المملكة المتحدة. ونعتزم البت في مشروع مقرر الأسبوع القادم، ولكن علينا بالطبع أن نقرّر ما هي الوثيرة الأفضل للقيام بذلك. ومع ذلك، نعتزم بالتأكيد البت في المقرر الأسبوع القادم قبل نهاية فترة رئاستنا. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل فرنسا الموقر.

**السيد ريكيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** شكراً سيدي الرئيس، وأعرب عن شكري على توضيحاتك رداً على سفير الصين. ولا بد لي من الاعتراف بأنه كان يساورني سؤال مماثل، لذلك أشكرك على هذه المعلومات المفيدة جداً. وأردت أيضاً أن أشكرك على المعلومات بشأن الخطوات التالية في العملية، وبالطبع، على النسخة المنقحة المقترحة التي نتظرها بفارغ الصبر.

سيدي الرئيس، لقد أعرب وفد بلدي عدة مرات بالفعل عن آرائه بشأن مشروع مقرر الذي نعتقد أنه خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يمكّننا مشروعك من ضمان أن يستأنف هذا المؤتمر في نهاية المطاف أعماله الموضوعية بعد عدة أسابيع من المناقشات، بحيث نتمكن بعد ذلك من المضي قدماً معاً.

وبما أنه لدي الكلمة، أود أن أعتنم هذه الفرصة للرد بإيجاز على بعض العروض التي قدمها متكلمون سابقون قدموا بعض المقترحات، ويبدو أن بعضها يسير في الاتجاه الصحيح بينما قد يستدعي بعضها الآخر مزيداً من المناقشة. وأعتقد أن ما قيل عن الصلة بين هذا المقرر وبرنامج عمل المؤتمر يستحق الدراسة لنرى كيف يمكن تعديل الديباجة، ولا سيما الفقرة 4 من ديباجة مقرر، من أجل تعزيز الصلة بين العمل المضطلع به في إطار عمل الهيئات الفرعية وتحقيق توافق في الآراء باتجاه اعتماد برنامج عمل يمكن المؤتمر في النهاية من استئناف ولايته، ألا وهي التفاوض على اتفاقات بشأن نزع السلاح، عندما تتوفر الشروط. وجميعنا يعلم أن هذا غير ممكن في الوقت الراهن، ولكننا نأمل

مخلصين أن يتسنى ذلك في نهاية المطاف، وفي أقرب فرصة ممكنة، ولا سيما فيما يتعلق بأكثر المواضيع نضجاً. وتعلمون مدى التزام فرنسا، على وجه الخصوص، بضمان أن يتسنى في هذا المحفل وفي أقرب وقت ممكن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وفيما يتعلق بمقترحات كندا، نرى أن أي شيء من شأنه أن يجعل التقدم ممكناً نحو تحقيق قدر أكبر من التكافؤ وتحسين تمثيل المرأة، ولا سيما في مجالي قيادة الهيئات الفرعية والتنسيق فيما بينها، سيكون طبعاً خطوة في الاتجاه الصحيح. ولهذا السبب، نثق في مهاراتك ومقدرتك في العثور على هذه المواهب.

وأردت أيضاً أن أرد على بعض المقترحات الأخرى المقدمة، وخصوصاً فكرة الفصل بين الجانبين اللذين أراهما متوازنين إلى حد ما في مشروع مقركم، وهما العمل الموضوعي من ناحية، والعمل ذو الصلة الأوثق بالمسائل الإجرائية وتوسيع المؤتمر وسير عمله، من ناحية أخرى. وأعتقد أن أي محاولة للفصل بين هذين الجانبين ستجانب الصواب وذلك لأننا ببساطة ضيعنا الآن ما يقرب من ستة أو حتى سبعة أسابيع في مناقشات إجرائية شاقة نسبياً. وأعتقد أن فصلاً آخر لن ييسر المناقشات، بل على العكس من ذلك، أعتقد أن الفصل من شأنه أن يعقد المناقشات بل من شأنه أن يكبحها بالأحرى. وما يميز اقتراحكم هو أنه يتيح تحقيق توازن ما بين ضرورة المضي قدماً بالعمل الموضوعي - وسوف أعود إلى ذلك بعد لحظات قليلة - وبين ضرورة النظر، وفقاً للنظام الداخلي، في مسألة تشكيلة مؤتمر نزع السلاح وسير عمله.

وفضلاً عن ذلك، أعتقد أن اقتراحك، سيدي الرئيس، الذي ينص على آلية تضم عدة منسقين، يوفر ضمانات للتوازن، وهي ضمانات ينبغي في رأبي أن تكون كافية لطمأنة الوفود التي قد يكون لديها شكوك أو مخاوف بشأن ما قد يسفر عنه هذا العمل. ومرة أخرى، نظراً إلى أن هذه الهيئة تعمل بتوافق الآراء، لا أعتقد أنه يمكن أن نتعرض للتهديد لمجرد طرح فكرة مناقشة الطريقة التي نعمل بها. وأعتقد أن جميعنا متفق تماماً على أن هذا المؤتمر لا يعمل بطريقة مثالية أو بطريقة اسمية. ولذلك، لا يبدو لنا على الإطلاق أنه من غير المبرر أنه ينبغي أن نفكر سويلاً في هذا الأمر - لأن الأفكار الأفضل تأتي من العمل مع الآخرين بدلاً من العمل على حدة - وذلك من أجل إيجاد سبل لتحسين عملنا لتمكين هذا المحفل من العمل بشكل طبيعي في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالعمل الموضوعي، أتيتح لنا الفرصة بالفعل كي نعرب عن آرائنا بشأن الاتجاه العام لمقترحك والمبادئ التوجيهية التي قدمتها، ويبدو لنا أن جميعها يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولن أكرر ما قد قيل بالفعل. وأود فقط أن أرد على مقترح مقدم مفاده أن يُجمع بعض بنود جدول الأعمال في بند واحد، وعلى وجه التحديد جميع المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وأذكر أن أحد الممثلين قد قال في الأسبوع الماضي إن هذا المحفل يعمل بطريقة محافظة نوعاً ما، ولا سيما في مجال نزع السلاح. ويبدو لي أن هذا المقترح، الذي يتميز بكونه غير محافظ في حد ذاته، لن يكون بالضرورة خطوة في الاتجاه الصحيح، لأن المواضيع الثلاثة جميعها، سواء نزع السلاح النووي أو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو ضمانات الأمن السلبية، موجودة على جدول أعمال المؤتمر منذ سنوات عديدة وتتماشى مع الطريقة التي تمكنا بها دائماً من العمل والتقدم معاً. ويتجلى هذا بوضوح في حقيقة أننا تمكنا بالرغم من ذلك من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إذ عقدنا مناقشات مفصلة للغاية، حتى مع الوفود التي لديها آراء وحساسيات وتُهج مختلفة إزاء موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية بالذات.

لذلك، أعتقد أن من شأن محاولة جمع هذه المواضيع الثلاثة معاً أن تسبب المزيد من الارتباك، وأن تساهم في تمييع الأولويات، وسينتهي في الواقع بإغلاق النقاش وإحباط أي فرصة لإحراز تقدم في كل مجال من هذه المجالات الثلاثة. وهكذا، مرة أخرى، أعتقد أن الحذر والمنطق قد يستلزمان منّا تفضيل أساليب تقليدية أكثر، وربما متحفظة أكثر. ومع ذلك، ستمكنا هذه الأساليب في رأيي من إحراز تقدم فعال أكثر في كل موضوع من المواضيع الثلاثة المطابقة لهذه البنود الثلاثة من جدول الأعمال، وذلك مع إدراج البند الرابع طبعاً، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ودون أن ننسى البنود المتبقية التي جمعتها تحت قيادة أحد المنسقين، فيما يخص القضايا الناشئة ومسألة العلم والتكنولوجيا.

ومرة أخرى، سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للطريقة التي أجريت بها المناقشات إلى حد الآن وأظهرت قدرتك على الاستماع إلى مختلف المقترحات، ولا سيما فيما يخص المقرر المقترح الذي يتسم في رأينا بالتوازن الكامل وبكونه خطوة في الاتجاه الصحيح. ونتطلع بشدة إلى تلقي النسخة المنقحة من مقرر سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فرنسا على بيانه، وأعطي الكلمة إلى سفير اليابان الموقر.

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أردد ما قيل في هذه القاعة. أولاً، أعتقد أن من المهم حقاً التعجيل في إنجاز عمليتنا هذه. ولهذا الغرض، أوافق تماماً على أهمية الاتفاق على مشروع المقرر خلال رئاسة المملكة المتحدة. غير أنني أود أن أضيف أن رئاستك للمؤتمر، سيدي، ستزاد أهمية في الدورات المقبلة، لأنه لا يمكن إنهاء الغموض تماماً، وبالتالي فإن فهمك للمقرر سيكون ذا أهمية حاسمة في الدورات المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، ما زلت أعتقد أن السرعة مهمة وأن وقت الفعل قد حان.

وتتلخص فكري الثانية في الإشارة إلى أهمية نهج الخزمة الواحدة، وهو النهج الشمولي، إذ أعتقد أن من المهم حقاً إدراج جميع العناصر في البرنامج وفي المقرر. وتصر اليابان على أهمية هذا الشمول. وإذا لم تتمكن من الاتفاق على شيء، فإن مجرد التوقف عن الحديث عنه لن يؤدي بالضرورة إلى توافق في الآراء. ولذلك أعتقد أن من شأن اتباع نهج شامل، مع الاعتراف بتنوع الآراء، أن يمكننا من المضي قدماً.

ثالثاً، ألاحظ فكرة الاستفادة من عبر الماضي ومن الاتفاقات والمقررات السابقة، وأنا أؤيد هذه الفكرة بالكامل ما دامت طبيعة المقرر المحددة لم تتغير. وأعتقد أن النضج واعتماد نهج ذي قيمة مضافة مهمان جداً في هذه العملية. وتوخياً لتلك الغاية، ينبغي أن نجمع بين الطابع الشامل للصياغة وبين صياغة أكثر دقة. وأعتقد أنك قد عرضت سيدي الرئيس بعض الاقتراحات توخياً لذلك الغرض هذا الصباح، وهو ما سيساعدنا على المضي قدماً.

وفيما يتعلق بوضوح الإجراءات، أعتقد، مثلما سبق أن أشرت، أنه سيلزم الحفاظ على درجة ما من الغموض. ومع ذلك، أشجعك حقاً في الوقت ذاته فيما تبذله من جهود بهدف توضيح بعض الأجزاء الغامضة في الدورات المقبلة أو في مشروعك الجديد.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمنسقين والهيئات الفرعية، ألاحظ على وجه الخصوص نقطتين تتعلقان في الماضي بمنسقي أو ميسري الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً أو الهيئات الفرعية. وهاتان نقطتان مهمتان جداً، أولاهما الموقف من هذه المسألة وكيفية معالجتها. وإننا نولي أهمية كبيرة لمواقف المنسقين. أما النقطة الثانية فهي الشخصية، فالشخصية مهمة وآمل أن تكونوا على معرفة بعدد كبير من الأشخاص في جنيف وأن يتصرف الأشخاص الذين تجدونهم على النحو المناسب وأن يكونوا

مستمعين جيدين. وفي الوقت ذاته، أأمل أن تكون لديهم مقومات قيادية وأن يتعاونوا معكم ويكون من بينهم نساء. وأذكر أنه كانت هناك مجموعة مؤلفة من رجال فقط، ولكن في اللحظة الأخيرة حصل تغيير في المجموعة وضمنا امرأة إليها. وأعرف أنه يوجد أشخاص كهذا في هذه القاعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة مرة أخرى إلى ممثل الاتحاد الروسي الموقر.

**السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سيدي الرئيس، أود أن أجعل مناقشتنا تتسم بقدر أكبر من التفاعل وأقتبس من إحدى الوثائق بعض البيانات المؤيدة للنهج المحافظ، وبشكل أدق من مشروع برنامج عمل يعود إلى عام 2016، عن الصلة بين جدول الأعمال وبرنامج العمل وعن المواقف من جدول الأعمال. ولن أقرأ كل شيء حتى لا آخذ قدراً كبيراً من عنايتكم.

**(تكلم بالإنكليزية)**

وقد عقد العزم على مواصلة تناول جميع البنود المدرجة في جدول أعماله على نحو متوازن وشامل، دون المساس بأي منها، وفقاً لنظامه الداخلي ومع الاحترام الكامل له، وبالنظر إلى الولاية المسندة إلى مؤتمر نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

**(تكلم بالروسية)**

ونصل الآن إلى النقطة الأهم، وتتعلق بما قيل عن عدم وجود سابقة لإجراء استعراض شامل لبنود جدول الأعمال. وسأقتبس الفقرة الأولى من منطوق من الوثيقة نفسها:

**(تكلم بالإنكليزية)**

إنشاء فريق عامل وبرنامج عمل مرتبط به يغطي دورة 2016، من أجل تحديد تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ووضعها وتقديم توصيات بشأنها، بما يشمل الأحكام القانونية والترتيبات الأخرى التي تساهم في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وفي الحفاظ عليه؛

**(تكلم بالروسية)**

... إلخ.

أيها الزملاء الموقرون، إن برنامج العمل الأنف الذكر هو تقريباً برنامج العمل ذاته الذي كانت الأغلبية الساحقة من المشاركين في المؤتمر على استعداد للتصويت عليه. فما هي المشكلة الآن؟ أم هل أصبحت الستنان بطول 20 سنة؟ أنا لا أفهم! ولم أسمع حتى الآن أي حجج.

أما فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، فلدي سؤال عن ذلك، هل سأل أي أحد نساءً عن هذا الأمر؟ هل هن على استعداد للقيام بأدوار تنسيقية؟ سيدي الرئيس، لقد عقدتم عدداً كبيراً من المشاورات، وربما يمكنكم أن تجربونا. ولدي أيضاً سؤال لزميلي الكندي: هل يعني هذا المقترح أن كندا مستعدة لتقديم مرشح للهيئة الفرعية 2؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. واسمحوا لي أن أؤكد له أنني تشاورت على نطاق واسع مع المجموعة، وأن هناك طائفة واسعة وعميقة من المواهب الممثلة في مؤتمر نزع السلاح في جميع المناطق. وأشجع أولئك الراغبين في تقديم المساعدة لنا للمضي قدماً بأعمال المؤتمر هذا العام على التعريف بأنفسهم. وأعزم تعميم قائمة بالمنسقين المقترحين في القريب العاجل. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كندا الموقر.

**السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، رداً على سؤالكم، أنا لست متأكدًا من أننا سنكون في وضع يسمح لنا داخل نطاق المؤتمر بأن نقدم منسقاً، ولكني أذكر أننا في السنوات 2014 و2015 و2017 و2018 قدمنا رئيساً لفريق خبراء حكوميين ورئيساً لفريق تحضيرى معني بمعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وكاتنا في الحالتين امرأتين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل كندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقر - مع الاعتذار عن ذهولنا عنه قبل قليل.

**السيد مارتينيز - رويز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. أولاً، نود أن نرحب بالممثلة الدائمة لكولومبيا التي تسلمت مهامها الجديدة في مؤتمر نزع السلاح هذا. ثانياً، نود أن نشير إلى أن موقفنا - المعروف جيداً - هو أن أي ممارسة تتعلق بمقرر محتمل يجب أن تكون مرتبطة بالاضطلاع بالولاية التفاوضية للمؤتمر أو بتسييرها، وألاً تكون مجرد ممارسة تداولية.

وبطبيعة الحال، نفهم أنك قد بذلت، سيدي الرئيس، جهداً خاصاً لأجل إعطاء الهيئات الفرعية القدرة على العمل تدريجياً على أساس المقرر السابق. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أننا لم نر النص بشكل كتابي بعد، فإننا نعتزف بأنك قد أخبرتنا بأنك ستتبع نهج تحديد أوضح لبند جدول الأعمال التي ستتناولها مختلف الهيئات الفرعية. وقد سعيت أيضاً إلى تحسين التوازن بين الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بحيث يكون هناك سجل للمناقشات التي تجري في المؤتمر. ومن الواضح أننا كنا نفضل عقد المزيد من الاجتماعات الرسمية، ولكننا ندرك أن هذا ما كنتم تعتمونه. ونعتزف أيضاً بالتحسن المحرز فيما يتعلق باعتماد تقارير المنسقين، بحيث يتوفر المزيد من الوقت للنظر فيها وتقييمها، وبحيث تكون ذات مضمون موضوعي يعكس بدقة ثراء المناقشات التي جرت، ويتسنى لها إتاحة عناصر تساهم في الخروج من المأزق الذي وصل إليه المؤتمر.

بيد أن هناك جانباً حاسماً آخر ذكره وفد المكسيك في اجتماع رسمي سابق، وهو إعادة تقييم الولاية المسندة بموجب الفقرة 2 من منطوق مشروع المقرر. ونعتقد بدون شك أن هناك جانباً رئيسياً لهذه الولاية، ألا وهو النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها تقديم صكوك قانونية للتفاوض بشأنها. وإذا كان القصد الحقيقي من السعي إلى إنشاء هيئات فرعية هو الخروج من حالة الجمود، فإن هذا هو الجانب الرئيسي الذي يجب أن تسعى الهيئات الفرعية إلى معالجته. ويمكن أيضاً ذكر النقطتين الأخريين بوصفهما الوسيلة التي يمكن بها تحقيق الهدف النهائي، وهما مسألة تعميق المناقشات التقنية ومسألة إيجاد قواسم مشتركة. ومع ذلك، ب لا تتجسد ولاية الهيئات الفرعية حسب رأي وفد بلدي، في ثلاثة مكونات منفصلة أو متكافئة، بل يوجد مكون رئيسي واحد - وهو إيجاد عناصر التفاوض والصكوك القانونية - ويكتمل المكون بعد ذلك النقطتان الأخريان المذكورتان في الفقرة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه يمكننا أيضاً تأييد ما ذكر بشأن استكمال فقرات الدياجة كي تعزز مجتمعة الصلة بين هذا العمل بمجمله وخروج المؤتمر من حالة الجمود.

وكان ذلك إذن التعليق الذي أدلى به وفد بلدي في اجتماع سابق حسبما أعتقد. ونرى أن من المهم جداً إدراج هذه النقطة في قائمة المواضيع في النسخة المنقحة التي ذكرت سيدي الرئيس أنك ستعممها.

وقد أعربنا في مناسبات عديدة عن تأييدنا للمواضيع المتعلقة بأساليب العمل وتوسيع العضوية وموافقنا عليها. ويمكننا أن نقبل إدراج تلك المواضيع في مقرر واحد، ولكننا نتحلى بالمرونة في ذلك الصدد ويمكننا أن نتعايش أيضاً مع مقررين منفصلين.

وأخيراً، اعترافاً منا بالصعوبات الشديدة التي تكتنف إيجاد توازن بين الجنسين في وقت لا تتسم فيه محافل نزع السلاح، زمن ضمنها هذا المحفل، بالتوازن بوجه عام من حيث تمثيل المرأة، نود أن نُؤكد الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة وأن نُؤكد استعدادنا لدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

أصحاب السعادة، أيها الزملاء الأعزاء، أشكركم مرة أخرى على ما أعربتم عنه من آراء هذا الصباح. وكما ذكرت قبل قليل، نعزم تعميم مشروع منقح في وقت قريب جداً. وأعزم أيضاً في غضون فترة زمنية قصيرة جداً تعميم قائمة بالمنسقين المقترحين. وسنسى إلى إدراج أكبر عدد ممكن من النقاط. ويجب علينا أن نحقق التوازن: فجميع النقاط لا تتوافق طبعاً مع بعضها البعض لكننا سنبدل قصارى جهدنا للتوصل إلى شيء نعتقد أنه يمكن أن يحظى بتوافق الآراء ويوفر لنا طريقة جيدة لهيكله عملنا، حتى يتسنى لنا إجراء بعض المناقشات الموضوعية بالفعل في المدة المتبقية من هذه الدورة.

ومرة أخرى، أطلب إلى كل وفد يود الاتصال بنا لإجراء مشاورات ثنائية أو لتقديم أي مقترحات خطية أن يفعل؛ فإن لم يحصل ذلك، فإننا سنقدم نصنا المنقح لمشروع المقرر المقترح عن طريق الأمانة بحلول صباح الغد.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسنجتمع مرة أخرى، ربما في جلسة غير رسمية، الساعة 10/00، يوم الخميس، الموافق لتاريخ 7 آذار/مارس، وآمل أن تتمكن عندئذ من مواصلة مناقشة النص المنقح الذي سنعممه قريباً.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.